

Dirassat & Abhath

The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

ISSN: 1112-9751

دراسة تجربة الجزائر في مجال تحقيق التنمية المستدامة:

من الاستراتيجيات الوطنية إلى التحديات

أ.د. الحدي نجوية جامعة الجلفة

أ.د. قطاف ليلي جامعة سطيف

دراسة تجربة الجزائر في مجال تحقيق التنمية المستدامة:

من الاستراتيجيات الوطنية إلى التحديات

أ.د. الحدي نجوية جامعة الجلفة

أ.د. قطاف ليلي جامعة سطيف

الملخص:

أدركت الجزائر كباقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين أهداف حماية البيئة ومتطلبات التنمية الاقتصادية ولتجسيد هذا فقد اتخذت إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

في هذه المقالة سيتم محاولة عرض وتحليل مؤشرات، واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال دراسة أهم الاستراتيجيات الوطنية وكذا القوانين والتشريعات التي وضعتها الحكومة الجزائرية ومن تم التعرض إلى أهم التحديات التي تؤثر على سير وتطور عملية تطبيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الجزائر، الاستراتيجيات.

Abstract:

Algeria, like other countries of the world, recognized the importance of striking a balance between the goals of protecting the environment and the requirements of economic development. In order to realize this, measures and policies have been taken to improve living, economic, social and environmental conditions.

In this article, an attempt will be made to present and analyze the indicators, realities and perspectives of sustainable development in Algeria by studying the most important national strategies as well as the laws and legislations set by the Algerian government and the most important challenges affecting the progress and development of the process of implementing sustainable development.

Keywords: sustainable development, Algeria, strategies.

المقدمة:

أصبحت البيئة موضوع اهتمام متزايد من قبل أكثر المجتمعات وأقلها تصنيعاً على حد سواء، كما عرف العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكاً متزايداً بأن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداماً، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل: فقدان التنوع البيئي، تقلص مساحات الغابات المدارية، تلوث الماء والهواء، ارتفاع درجة حرارة الأرض، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع بعدد من الباحثين إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى. وكذا بسبب الآثار السلبية الناتجة عن التنمية المنتهجة خاصة في المجال الصناعي لتلوث التربة، الهواء والماء، والتي أثرت بشكل كبير على صحة الإنسان وحياته وحياة الكائنات الحية الأخرى. وتيقن العالم اليوم أكثر من ذي قبل أن المشكلات البيئية تولدت كنتيجة حتمية للطريقة التي انتهجت لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، مما تطلب التفكير في نوع جديد من التنمية يراعى فيها شروط المحافظة على البيئة والاستقرار الاجتماعي في إطارهم المتوازن. فظهرت التنمية المستدامة باعتبارها مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حد سواء تتبناها حكومات ومنظمات تطالب بتطبيقها في الكثير من الملتقيات والمناسبات. و الجزائر كغيرها من الدول حاولت ولازلت تحاول لأجل تطبيق استراتيجية التنمية المستدامة و قد لحق مع هذا تحديات كبيرة على الجزائر مواجهتها ووضع حلول لها.

- **الاشكالية:** مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:
هل للجزائر تجربة خاصة في مجال تحقيق التنمية المستدامة؟
و للإجابة على هذا يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:
01- ما هي أهم الاستراتيجيات الوطنية التي اتبعتها الجزائر؟
02- هل وضعت الجزائر تشريعات كافية للوصول الى تحقيق نموذج جيد للتنمية المستدامة؟
03- ماهي التحديات التي واجهت الجزائر؟
- **الفرضيات:** تم وضع ثلاثة فرضيات سيتم دراستهم من خلال المقالة
01- لا توجد استراتيجيات فعالة موجودة على ارض الواقع تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة.
02- بالنسبة للقوانين هناك قوانين ردعية في الجزائر.
03- يعتبر التصحر والنمو الديمغرافي من العراقيل التي تواجه الجزائر في تحقيقها للتنمية المستدامة.
- **المنهج المستخدم:** تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة و استخدام منهج وصفي تحليلي بالإضافة الى منهج احصائي.
أولاً: أهم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة:
أصبحت حماية البيئة اليوم من المشاريع التنموية المهمة التي بدأت جميع الدول العناية بها بعد أن تبين أن تلك الحماية ليست ضرورية فقط لصحة الإنسان، بل أيضاً لأجل ضمان متطلبات الأجيال المقبلة ولتحقيق التنمية المستدامة. وبالنسبة للإستراتيجية الوطنية فهي ترمي إلى

الوطني للبيئة كهيئة استشارية تقدم اقتراحاتها في مجال حماية البيئة.

وفي سنة 1983، صدر قانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 يتعلق بحماية البيئة، حيث يهدف هذا القانون إلى تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة التي ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية واستخلاف هيكله وإضفاء القيمة عليه، تحسين إطار المعيشة ونوعيتها، الابتعاد عن مصادر التلوث ومكافحته. كما تقتضي التنمية الوطنية تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان.³

كما صدر سنة 1987 القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية، وهذا ما يعني اتجاه الدولة إلى انتهاج سياسة التوزيع المحكم والأمثل للأنشطة الاقتصادية والموارد البيئية والطبيعية. إلى جانب ما سبق ذكره، فإن المشرع لم يورد مسألة حماية البيئة في القانون العادي والقوانين الفرعية فحسب، بل تعدى اهتمامه وخصها بالدراسة في دستور 1989 حينما كرس الحماية القانونية للبيئة معتبرا إياها مصلحة عامة تجب حمايتها كما أضاف ضرورة الاعتناء بصحة المواطن ووقايته من الأمراض المعدية وذلك من خلال إلزام الدولة بالتكفل بهذا المجال. وفي بداية التسعينات صدر قانون البلدية والولاية، حيث نصت المادة 58 من قانون الولاية على اختصاص المجلس الشعبي الولائي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا تهيئة الإقليم الولائي، وحماية البيئة وترقيتها.

تكريس التنمية المستدامة عن طريق ثلاث محاور:¹

- بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، الأراضي الفلاحية، والتنوع البيئي؛
- تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسخير أمثل للنفايات، عمليات التطهير لمختلف الشبكات.

❖ أهم قوانين حماية البيئة منذ الاستقلال إلى غاية 2000:²

بعد الاستقلال مباشرة، انصب اهتمام الجزائر على إعادة بناء ما خلفه المستعمر وبذلك فقد أهملت إلى حد بعيد الجانب البيئي، لكن بمرور الزمن أخذت الجزائر العناية بالبيئة، وهذا بدليل صدور عدة تشريعات تتاهض فكرة حماية البيئة وكان ذلك في شكل مراسيم تنظيمية منها: ما يتعلق بحماية السواحل ومنها ما يتعلق بالحماية الساحلية للمدن، كما تم إنشاء لجنة المياه.

وقد صدر أول تشريع يتعلق بتنظيم الجماعات الإقليمية وصلاحياتها وهو قانون البلدية الصادر سنة 1967 إلا أنه لم يبين صراحة الحماية القانونية للبيئة واكتفى فقط بتبيان صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره يسعى إلى حماية النظام العام. أما قانون الولاية الصادر سنة 1969 فقد نص على التزام السلطات العمومية، بالتدخل لأجل مكافحة الأمراض المعدية والوبائية. وفي مطلع السبعينات وغداة دخول الجزائر مرحلة التصنيع، بدأت تظهر بوادر تشريعية تجسد اهتمام الدولة بحماية البيئة وهذا ما يبرر بإنشاء المجلس

❖ الإجراءات القانونية والمؤسسية من 2001 إلى غاية الآن:

01- قانون تهيئة الإقليم الجزائري: إن القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الذي صدر في 2001 يهدف إلى:⁴

- إعداد إستراتيجية لإعادة توازن توزيع النشاطات، السكان ووسائل التنمية؛
- مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة؛
- المحافظة على البيئة وتأمين الأنظمة البيئية؛
- وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة؛
- دمج البعد المغاربي والمتوسطي؛
- ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.

02- المصادقة على مشروع قانوني التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحي:⁵

صادق المجلس الشعبي الوطني يوم الاثنين 06 جانفي 2003 على مشروع القانونين، وقد أخذت التعديلات المقترحة على المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المدرة للثروة وتسييره عقلانيا. وتمحورت التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى وعدم الانسجام السائدين في التنمية السياحية الذين تعرفهما المؤسسات السياحية الوطنية عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضرية المتاحة، كما انصبت التعديلات حول ضرورة إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع مستواها وقدراتها الإيوائية والاستقبلية مع تنويع

العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة من الأنشطة السياحية، وفي الأخير أجمعوا على الأهمية القصوى التي تكتسيها عملية ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة تحدد الأولويات وأشكال السياحة المراد تطويرها وكذا الوسائل المسخرة لذلك. وكذلك صادق المجلس أيضا على مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية مع تسجيل 31 تعديل على نص المشروع. تمثلت هذه التعديلات في إلغاء أو تعديل بعض المواد الواردة في المشروع كتلك المتعلقة بالعقوبات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة لاسيما الخاصة بتحويل الأملاك العقارية والاستثمار. وتمس التعديلات من جانب آخر سبل تشجيع الاستثمار وتفعيل دور البنوك ووسائل الإعلام في الإشهار والتعريف بالمناطق السياحية داخل وخارج الوطن.

03- القانون المتعلق بتسيير النفايات، مراقبتها وإزالتها:⁶

تمت المصادقة عليه في ديسمبر 2001، و ألزم كل منتج للنفايات باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتفادي إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن لاسيما من خلال الاعتماد على تقنيات وتكنولوجيات أكثر نظافة وأقل إنتاج للنفايات، الامتناع عن تسويق المواد المنتجة للنفايات غير القابلة للتحلل البيولوجي والامتناع عن استعمال المواد التي من شأنها أن تشكل خطر على الإنسان. وقد نص هذا القانون على حتمية الوقاية من خطر النفايات، وتثمين هذه النفايات بإعادة استخدامها أو رسكلتها، أو بأي طريقة تضمن إعادة استخدامها في شكل طاقة أو مواد حيث لا تشكل خطر على البيئة وصحة الإنسان. كما اوجب

إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة وكيفية تجنبها والوقاية منها.

04- قانون رقم 03-10 المؤرخ في 20 جويلية 2003: ويتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث تنص المادة الثانية منه على:⁷

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة؛
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم؛
- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك لضمان الحفاظ على مكوناتها؛
- إصلاح الأوساط المتضررة؛
- ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة واستعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء؛

- تدعيم الإعلام التحسين ومشاركة الجمهور مختلف المتدخلين في حماية البيئة.

05- مشروع الحد من التلوث الصناعي في الجزائر 2005:⁸

تسعى الجزائر بمساعدة البنك الدولي لمحاربة التلوث الصناعي، حيث بدأت المشاورات حول الموضوع منذ سنة 1990 من أجل حل المشاكل المتعلقة بالبيئة، و يركز هذا المشروع في منطقة عنابة سنة 1995، بدعم من البنك الدولي من أجل الحد من التلوث الصناعي في هذه المنطقة، وضع خصيصا لدراسة التأثيرات للنشاطات الصناعية على الصحة السكانية والبيئة مبلغ قدره 78 مليون. هذا المشروع تم إطلاقه سنة 1997 وهو يهدف إلى:

- 01- دعم المؤسسات القانونية من خلال تحديد المنظومة التشريعية بخصوص حماية البيئة؛
- 02- تخفيض الانبعاثات السامة في الجو، وضع نظام مراقبة متكامل للتلوث؛
- 03- تسيير النفايات الخطرة خاصة في المناطق الصناعية (عنابة - سكيكدة).

المشاورات التي تمت مع البنك الدولي أثمرت سنة 1997 هذا المشروع، وهو مراقبة التلوث (CPI). وكان تنفيذ هذا المشروع في المناطق الصناعية الملوثة في منطقة عنابة مثل: المركب الصناعي للفوسفات والآزوت، قد ساعد هذا المشروع المؤسسات التي خضعت له مثل (ASMIDAL) من تحسين أدائها البيئي، وامتلاك الوسائل الضرورية لقياس التلوث سهل من مهمة حماية البيئة، كما أثبت المشروع أن هناك بالفعل تحسين نوعية الهواء في هذه المنطقة. تم إطلاقه بصفة رسمية في جوان 2005 بالتعاون مع البنك الدولي وحاليا تقوم وزارة تهيئة الإقليم والبيئة (MAET) بإعداد طلب إلى البنك الدولي من أجل تعميم هذا المشروع على قطاعات أخرى.

❖ الإجراءات الاقتصادية والتكنولوجية:

هي وسائل أثبتت نجاعتها في المحافظة على البيئة حيث تؤثر على نفقة إنتاج السلع والخدمات، ومن ثم ينعكس على أسعارها في السوق وهي عبارة عن جملة من الحوافز تفرضها أجهزة حماية البيئة على بعض السلع والأنشطة التي تثبت التلوث البيئي.

01- الإجراءات الاقتصادية: إن الإستراتيجية المتبناة من قبل الجزائر في إطار حماية البيئة تركزت في شقها الاقتصادي على:⁹

من الأموال لأجل حماية البيئة، وهي في نفس الوقت أحد الآليات الأساسية للحد من التلوث وإجبار أصحاب المؤسسات على التقليل من مختلف النفايات، والأضرار الناتجة عن الأنشطة الصناعية وأهم هذه المصادر ما يلي:¹²

أ- الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة : سيتم التركيز على الرسوم المتعلقة بالقطاع الصناعي
الجدول رقم 01: الرسوم المختلفة للنفايات الصلبة

نوع الرسم	مقدار الرسم
01- رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات الطبية.	24000 دج / طن
02- رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة.	10500 دج / طن
03- الرسم على الأكياس البلاستيكية.	10.5 دج / طن

المصدر: نصير عريوة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

ب- الرسم الخاص بالنشاطات الملوثة والخطرة

على البيئة : حدد بـ 9000 دج بالنسبة

للمنشآت المصروفة، و 200 دج بالنسبة للمنشآت

الخاضعة لفرض المجالس الشعبية البلدية

و 12000 دج بالنسبة للمنشآت الخاضعة لرخص

وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ضمن قانون المالية لسنة

2000.

ت- الرسم الخاص بالانبعاثات السائلة

الصناعية : أدخل بموجب القانون المالية لسنة

2003

ويحسب بنفس طريقة الرسم التكميلي على التلوث

الجوي، وتخصص نسبة 30 % من مبلغ هذا

الرسم لصالح البلديات.

• الإنفاق الحكومي: ويمثل تلك الموارد المالية التي تخصصها الدولة لتدابير مكافحة التلوث وحماية الموارد الطبيعية. ففي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة من 2000-2004 حيث بلغت حصة الاستثمارات في القطاعات البيئية حوالي 28.9 مليار دينار جزائري؛

• سياسة تخفيض الدعم: وذلك لأجل تشجيع التقليل من استخدام الموارد الطبيعية، من خلال الاقتراب من السعر الحقيقي للمورد؛

• الجباية البيئية: تعرف الجباية البيئية على أنها مجموعة الإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة، وهذه الإجراءات تتضمن: ضرائب، رسوم، إتاوات وإجراءات ضريبية تحفيزية¹⁰، هذه الإيرادات تذهب إلى الصندوق الوطني للبيئة، و ميزانية البلدية، و الميزانية العمومية. وقد تم فرض هذه الرسوم من خلال قوانين المالية لسنوات 2000، 2002، 2003 وتعلق بالنفايات الصلبة، والسوائل الصناعية وتسرب الغازات والنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة. بالإضافة إلى بعض التدابير الأخرى كالرسوم البيئية التي تمثل أهم الوسائل الردعية في عملية حماية البيئة انطلاقا من مبدأ "الملوث - يدفع"، حيث تعتبر الرسوم البيئية الأداة الأساسية في تطبيق هذا المبدأ. وقد استحدثت مجموعة من الرسوم منها: الرسم على الأكياس البلاستيكية، الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة، الرسوم الخاصة على الانبعاثات الجوية، الرسم على الوقود، الرسم على الانبعاثات السائلة الصناعية الرسوم على النفايات الصلبة¹¹.

كما تعمل الدولة الجزائرية من خلال المؤسسات المعنية بحماية البيئة على توفير مصادر مختلفة

وضع آليات منسقة من أجل تطوير تكنولوجيا ملائمة بيئياً، إذ أن تكنولوجيا حماية البيئة تعني منع التلوث، واستخدام أنواع التكنولوجيات النظيفة.

ثالثاً: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

ثانياً: تحديات التنمية المستدامة:

يوجد عدة تحديات تواجه التنمية المستدامة في الجزائر، من أهمها:

01- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد أفراد المجتمع. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. حسب هذا المؤشر وبالاعتماد على معطيات البنك الدولي، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عرف تطوراً ملحوظاً منذ سنة 1998، ففي الفترة 1998-2002، بلغ حولي 3.95 دولار، أما خلال الفترة 2003-2007، بلغ 4.56 دولار، وفي الفترة الممتدة بين 2008-2012، أصبح 5.24 دولار¹⁵.

02- معدل النمو الاقتصادي: يشكل النمو الاقتصادي أهم مؤشرات التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بالارتفاع المستمر للإنتاج، المداخيل وثروة الأمة، وبعد الناتج الداخلي الخام أداة للنمو الاقتصادي. في الجزائر عام 2001 تم اعتماد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي امتد إلى غاية 2004، وقد خصص له غلاف مالي قدر بـ

وللجباية البيئية أهداف محددة وأهمها يتمثل

فيما يلي:¹³

المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تتضمنه الجباية البيئية من إجراءات ردعية سواء كانت ضرائب أو رسوم أو غرامات مالية؛ أو من خلال ما تتضمنه من إجراءات تحفيزية؛

■ تصحيح نقائص السوق، أو ما يُصطلح

على تسميته بفشل السوق؛

■ إيجاد مصادر مالية جديدة يتم من خلالها

إزالة النفايات والحد من التلوث؛

■ ضمان بيئة صحية لكل أفراد المجتمع، وهذا

ما تنص عليه مختلف التشريعات؛

■ المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛

■ التحفيز والتشجيع على عدم تخزين النفايات

الصناعية الخطرة؛

■ الحد من الأنشطة الخطيرة والمُلوثة للبيئة،

باعتبارها أصبحت مُكلفة كثيراً لميزانية الدولة، وهذا

بحكم المصاريف الباهضة التي تُدفع للتقليل من

آثار هذه الأنشطة؛

■ تشجيع التطور التكنولوجي والبحث العلمي،

فيما يخص آليات ووسائل الحد من التلوث، ولاسيما

في المنشآت الصناعية الأكثر تلويثاً.

➤ **الإجراءات التكنولوجية:**¹⁴

وهي طريقة غير مباشرة أثبتت نجاعتها في

المحافظة على البيئة، حيث تستعمل تقنيات

متطورة للتقليص ما أمكن من انبعاث الغازات

الضارة أو الدخان في الجو، وكذا التخلص من

ملوثات المياه والطبيعة بصفة عامة. والتكنولوجيا

هي سلاح ذو حدين فقد تستعمل لتدمير البيئة،

كما تم في الماضي وقد تقف لإزالة العواقب في

سبيل تطوير واستخدام تكنولوجيا جديدة تحتاج إلى

MT			
ضعيف ضغط BT	16.283	17.007	18.379
الاستهلاك الشخصي للمنتجين و المصنعين	221	300	/
ضياح النقل	1.692	1.861	2.039
ضياح التوزيع	5.576	6.934	7.049

Source: Annuaire statistique de l'Algérie
ONS, op-cit, p 306.

تحليل الجدول:

من الجدول أعلاه يمكن القول بأن استهلاك الكهرباء في الجزائر في تزايد مستمر حيث بلغ توزيع سونالغاز سنة 2008 بـ 32.588 كيلو واط في الساعة وفي سنة 2009 وصل إلى 33.817 كيلو واط في الساعة، ليرتفع أيضا سنة 2010 إلى 35.799 كيلو واط ساعي. كما أن ضياح نقل الكهرباء في الجزائر في ارتفاع حيث بلغ سنة 2010 حوالي 2.039 كيلو واط ساعي مقابل 1.692 كيلو واط في الساعة سنة 2008. أما ضياح التوزيع فقد بلغ سنة 2010 حوالي 7.049 كيلو واط ساعي مقابل 5.576 كيلو واط ساعي سنة 2008.

04- انتشار الفقر: ارتبط مفهوم الفقر في العالم بأنماط العيش المرتبطة بدورها بمعطيات البيئة وظهرت فلسفة اقتصادية اجتماعية جديدة مستمدة من تطور تطبيقات التنمية المستدامة وهي مكافحة الفقر عن طريق تعزيز أنماط المعيشة المستدامة والتي تعتمد على إدارة الموارد الطبيعية واستثمار القدرات البشرية للفقراء في تحسين مستوى المعيشة بشكل مستدام ودخل هذا المفهوم في أدبيات الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. استنادا إلى التعريف الدولي لعتبة الفقر (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في

525 مليار دينار جزائري، قصد تحفيز النمو من خلال إنعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي وترقية الاستثمار وكذلك تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز مسار التنمية للجزائر. وبفضل الإصلاحات المتخذة تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وخاصة معدل النمو¹⁶. كما قد بلغ النمو الاقتصادي في الجزائر سنة 2004 حوالي 4.26 مقابل 3.42 خلال الفترة 1995-1999¹⁷.

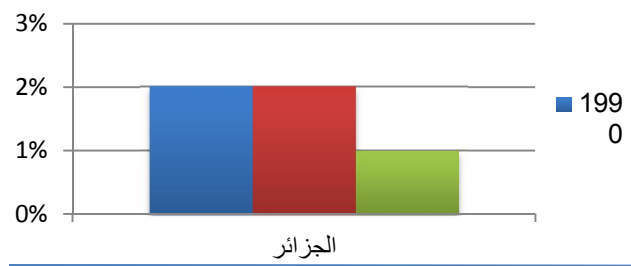
03- استهلاك الطاقة الكهربائية (متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بالكيلو وات ساعة): يقاس استهلاك الطاقة الكهربائية من خلال إنتاج محطات الطاقة ومحطات التوليد المشترك للطاقة والحرارة مخصصا منه الكميات المفقودة في عمليات النقل والتوزيع والتحويل، وما تستهلكه محطات الحرارة والطاقة نفسها، بلغ متوسط هذا المؤشر في الفترة 2003-2007 حوالي 867 كيلو واط ساعي، حيث عرف تراجعا بعدما كان 956 كيلو واط ساعي، أما حاليا يعرف ارتفاعا يرجع إلى توسع شبكات الإمداد بالطاقة والتزايد المستمر في الطلب على الطاقة حيث في الفترة 2008-2012، بلغ متوسط 1026 كيلو واط ساعي¹⁸.

الجدول رقم 02: استهلاك الكهرباء الموزعة من طرف سونلغاز على النشاطات الاقتصادية (الوحدة: كيلو واط ساعي) خلال سنة 2008، 2009 و 2010.

نوع الاستهلاك	2008	2009	2010
توزيع سونا لغاز:	32.588	33.817	35.799
أعلى ضغط HT	6.783	7.035	7.220
متوسط ضغط	9.522	9.775	10.200

اليوم)¹⁹. يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم 01: نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم



المصدر: تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، (2005): بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتفعيل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) في بلدان شمال أفريقيا: حالة التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والآفاق، الاجتماع العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية بطنجة، المغرب، ص 03.

تحليل الشكل:

تبين الأرقام أن الفقر لا يطال سوى 02 % من السكان في الجزائر وهي نسبة نوعا ما ضئيلة. حيث بلغ عدد الفقراء سنة 1990 حوالي 02 % وبقيت النسبة ثابتة سنة 2000/2001 ومن المتوقع أن تنخفض النسبة سنة 2015 لتصل 01 %. ولهذا بإمكان الجزائر أن تحقق ما حققته الدول العربية الأخرى في مجال مكافحة الفقر شريطة أن تبذل جهودا إضافية من أجل تغيير هذه النسب الثابتة.

05- تفشي البطالة: من الجانب النظري تفسر البطالة أو نقص التشغيل بنقص في النمو والاستثمار لاستيعاب الأعداد الهائلة لطالبي العمل. وعلى هذا الأساس، فإن حل مشكلة البطالة يكمن بشكل رئيسي في تحفيز النمو والاستثمار و اتخاذ الإجراءات و القيام بالإصلاحات اللازمة لجعل هذا النمو مستداما. كما يتطلب حل مشكلة البطالة إصلاحات

أخرى على مستوى السياسات السكانية، وعلى مستوى المنظومة التعليمية لتتماشى والحاجيات العصرية لأسواق العمل ومتطلبات القطاع الخاص²⁰. بطريقة أو بأخرى فإن العجز في ما يخص التشغيل يؤثر مباشرة على إشكالية التنمية. قدرت نسبة البطالة في الجزائر سنة 2004 بـ 17.6 %²¹. وتعود الأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر إلى ثلاث عناصر أساسية وهي:²²

- نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا، إذ لم يستطع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي، الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار ولتوسيع طاقاته الإنتاجية الحالية من جهة. ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى؛

- انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية وتوقفها في بعض الحالات منذ سنوات، خصوصا أن حجم الإعانات يشكل إحدى السبل الناجعة لضمان استمراريته نتيجة لسوء تسيير الموارد المالية لهذه المشاريع. ولقد ظلت الجزائر تعاني من أزمة التمويل، إذ كانت رؤوس الأموال إحدى العقبات التي حالت دون توجيه بعض النشاطات الاقتصادية إلى مسارها الصحيح؛

- عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل باعتبار أن الأول أصبح مجرد مصنع بشري يقوم بالتكوين الكمي أكثر منه النوعي، وبدون التكفل بمصير المتخرجين، في إطار التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المكونة.

الجدول رقم 03: يوضح عدد البطالين في الجزائر لسنة 2008، 2009 و 2010.

2010	2009	2008	
10.0	10.2	11.3	معدل البطالة (%)
754	793	1 012	عدد البطالين في المناطق الحضرية (الوحدة: آلاف)
322	279	157	عدد البطالين في المناطق الريفية (الوحدة: آلاف)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى Annuaire statistique de l'Algérie, ONS, p 64

تحليل الجدول:

من الجدول يمكن القول بأن معدل البطالة في الجزائر قد تناقص خلال السنوات الأخيرة حيث أنه بلغ 11.3 % سنة 2008، ووصل سنة 2010 إلى 10.0 %. ومنه يمكن الاستنتاج بأن الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية للقضاء على البطالة قد نجحت في تخفيض معدلات البطالة، كما يلاحظ بأن الإصلاحات التي قامت بها الدولة قد مست المناطق الحضرية أكثر منها الريفية فيظهر جليا انخفاض في عدد البطالين في المناطق الحضرية من 1012 ألف بطل سنة 2008 ليصل إلى 754 ألف بطل في 2010، على عكس المناطق الريفية التي ارتفع فيها عدد البطالين الذي بلغ سنة 2008 147 ألف بطل ليصل سنة 2010 إلى 322 ألف بطل.

06- ارتفاع حدة التلوث البيئي وخاصة الصناعي: لقد ارتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينيات حيث أهملت الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي وتدهور الإطار المعيشي للأفراد،

بالإضافة إلى مخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي. وخلال التسعينات شهدت الجزائر إصلاحات اقتصادية من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق والسعي إلى الاندماج في الاقتصاد الدولي ورغم إدراك الحكومة بأهمية البيئة إلا أن حدة التلوث البيئي قد ازدادت²³.

07- معدل استهلاك الطاقة الاحفورية والطاقة المتجددة: يشمل الوقود الأحفوري، الفحم، الزيت، البترول ومنتجات الغاز الطبيعي، أما الطاقة البديلة فهي الطاقة النظيفة أي الطاقة التي تتولد من مواد غير كربوهيدراتية ولا تنتج ثاني أكسيد الكربون عند إنتاجها. وهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الطاقة الكهرومائية، النووية، الحرارية الأرضية الطاقة الشمسية²⁴. والجدول الموالي يوضح استهلاك الوقود الاحفوري ونسبة استهلاك الطاقة المتجددة في الجزائر لسنة 2008، 2009 و 2010.

الجدول رقم 04: استهلاك طاقة الوقود الاحفوري ونسبة استهلاك الطاقة البديلة لسنة 2008،

2009 و 2010

2010	2009	2008	
99.8	99.8	99.8	نسبة استهلاك طاقة الوقود الاحفوري (%) من الإجمالي
0.0	0.1	0.1	نسبة استهلاك الطاقة البديلة (%) من إجمالي استخدام الطاقة

المصدر: <http://data.albankaldawli.org>: 2013/05/20، على الساعة: 13:30.

تحليل الجدول:

من خلال الجدول يمكن القول بأن الجزائر تعتمد بشكل كبير في استهلاكها على طاقة الوقود الاحفوري والدليل على ذلك نسبة استهلاكها خلال سنة 2008، 2009 و 2010 حيث قدرت نسبة استهلاك طاقة الوقود الاحفوري خلال الثلاث

قائمة المراجع:

- ¹ فريد عبة و إسماعيل مناصرية، (2010): آليات حماية البيئة في الجزائر في ظل التنمية المستدامة، الملثقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية المنعقد يومي 10 و 11 ماي 2010، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص 08.
- ² فتحة بوشنكير، (2012): للتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، ص ص 115-116.
- ³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (1983): قانون رقم 03-83 (العدد 06)، ص 381.
- ⁴ فراح خالدي وزليخة كنيعة، المصدر سبق ذكره، ص 10.
- ⁵ حسين بن الطاهر، (2011): التنمية المستدامة: أبعادها ومؤشرات قياسها إشارة خاصة لحالة الجزائر، يوم دراسي حول التنمية المستدامة والتنمية المحلية في الجزائر المنعقد يوم 19 أبريل 2011، كلية العلوم الاقتصادي وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة، ص ص 06-15.
- ⁶ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2001): القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها (العدد 77)، ص 13.
- ⁷ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2003)، المصدر سبق ذكره، ص 09.
- ⁸ نصير عريوة، المصدر سبق ذكره، ص 61.
- ⁹ فريد عبة وإسماعيل مناصرية، المصدر سبق ذكره، ص 08.
- ¹⁰ Rapport du conseil français des impôts, (2005): la fiscalité et environnement, France, p 06.
- ¹¹ فريد عبة وإسماعيل مناصرية، المصدر سبق ذكره، ص 08.
- ¹² نصير عريوة، المصدر سبق ذكره، ص ص 47-48.
- ¹³ مسعود صديقي ومحمد مسعودي، (2008): الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية

سنوات الموجودة في الجدول 99.8 % من إجمالي استخدام الطاقة، في حين قدرت نسبة استهلاك الطاقة المتجددة خلال السنوات 2008، 2009 بـ 0.1% وهي نسبة ضئيلة جدا. أما سنة 2010 فقد قدرت نسبة استهلاك الطاقة المتجددة بـ 0.0 %.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تبين لنا ان أسباب مشكلة التلوث البيئي في الجزائر تعود بشكل كبير إلى الارتفاع الهائل في عدد السكان، وخاصة في المدن الحضرية نتيجة عدم وجود تنظيم للنسل والذي سيؤدي مستقبلا إلى الاستخدام السريع للموارد والطاقة وزيادة الطلب على الأراضي القابلة للزراعة والأراضي السكنية وتناقص الغابات، زحف سكان الريف نحو المدن مما يؤدي إلى تلوث الهواء وانتشار المخلفات في المدن الكبرى، التنمية الصناعية المتسارعة خاصة في مجال الصناعات المسببة للتلوث (النفط، الاسمنت، البلاستيك، الأدوية والصناعة الكيماوية..الخ).

كما ان مظاهر التلوث البيئي في الجزائر تظهر من خلال استنزاف الأراضي حيث تشير الإحصائيات إلى أن تدهور البيئة كان نتاج الانجراف المائي وهو الذي تحدثه السيول بنسبة 83 %، تلوث مياه السواحل الذي يعتبر من أخطر أنواع التلوث في بعض المناطق الجزائرية كمنطقة واد السمار بالعاصمة ووادي الكرمة بوهران، صف إلى ذلك تلوث السواحل الشرقية كسواحل مدينة سكيكدة، التزايد في إنتاج النفايات (المنزلية والصناعية) من حيث الكم والنوع، كما قد أحدث التوسع في التنمية الاقتصادية العديد من المشاكل البيولوجية كاختفاء بعض الحيوانات، الأسماك إضافة إلى بعض أصناف النباتات.

للموارد المتاحة المنعقد يومي 07 و 08 أبريل 2008،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات
عباس، سطيف، ص 05.
¹⁴ فريد عبة وإسماعيل مناصرية، المصدر سبق ذكره، ص
09.

15

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD>: 2016/05/20، على الساعة:
13:30.

¹⁶ مراد ناصر، المصدر سبق ذكره، ص 143.
¹⁷ تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، (2005): بلوغ
الأهداف الإنمائية للألفية وتفعيل الشراكة الجديدة من
أجل تنمية أفريقيا (نيباد) في بلدان شمال أفريقيا: حالة
التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والآفاق، الاجتماع
العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية بطنجة،
المغرب، ص 29.

¹⁸ <http://data.albankaldawli.org>: 2016/05/20،
على الساعة: 13:30.

¹⁹ <http://www.amf.org.ae>: 2016/05/15، على الساعة:
12:30.

20 نفس المرجع.

²¹ تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، (2005): بلوغ
الأهداف الإنمائية للألفية وتفعيل الشراكة الجديدة من أجل
تنمية أفريقيا (نيباد) في بلدان شمال أفريقيا: حالة التقدم
المحرز في تنفيذ الأهداف والآفاق، المصدر سبق ذكره،
ص 16.

²² رضا زاوش وجمال بن السعدي، (2011): البطالة في
الجزائر: التعريف، الأسباب والآثار لاقتصادية، ملتقى
دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة
و تحقيق لتنمية المستدامة المنعقد يومي 15 و 16 نوفمبر
2011، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 13.

²³ مراد ناصر، المصدر سبق ذكره، ص 150.
²⁴ <http://data.albankaldawli.org>: 2013/05/20، على الساعة: 13:30.